المذكرة التوضيحية برنامج gTLD الجديدة

معارضات GAC والحكومة؛ والتعامل مع السلاسل الحساسة؛ والإنذار المبكر

تاريخ النشر الأصلي: 15 أبريل 2011

الخلفية - برنامج gTLD الجديدة

هذه هي إحدى حلقات سلسلة المذكرات التوضيحية الجديدة التي تتعلق بأحدث المشاورات التي دارت بين مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية بشأن برنامج gTLD الجديدة الخاص بـ ICANN.

وقد تم تقديم هذه المذكرات لتوثيق أحدث الأوضاع في هذه الموضوعات وذلك بالنظر بعين الاعتبار إلى التفكير الحالي والمناقشات والتعليقات العامة الواردة. فكل مذكرة لا تعكس مشورة GAC فحسب بل إنها تحتوي على مبررات وعرض الأسباب في كل القضايا ذات الصلة فيما يتعلق بدليل مقدمي الطلبات وإصدار برنامج gTLD الجديدة.

للحصول على المعلومات الحالية والجداول الزمنية والأنشطة المتعلقة ببرنامج gTLD الجديدة يرجى الذهاب إلى <http://www.icann.org/en/topics/new-gtld-program.htm>.

رجاءً الانتباه إلى أن هذه هي مسودة مناقشة فحسب. ولا ينبغي أن يعتمد مقدمو الطلبات المحتملون على أي من التفاصيل المُقترَحة الخاصة ببرنامج gTLD الجديدة، حيث ما زال البرنامج خاضعًا لمزيد من المشاورة والمراجعة.

مقدمة

البيئة الحالية

ينص الإصدار الحالي من دليل مقدمي الطلبات وفقًا لتوصيات سياسة gTLD الجديدة التابعة لـ GNSO على عمليات فض المنازعات المستقلة والاعتراض بهدف تقديم حماية لبعض المصالح الهامة مثل حقوق الملكية الفكرية وأسماء المجتمع.

تقدمت GAC بالعديد من التوصيات فيما يتعلق بالتعامل مع السلاسل الحساسة وعمليات الاعتراض فيما بينهم (مقتبس) وذلك في بطاقة التسجيل الإرشادية الخاصة بها حول قضايا gTLD المعلقة الجديدة

إلغاء الإجراءات التي تتعلق بـ "معارضات المصلحة العامة المحدودة".

تعديل عملية التقييم لتشمل المراجعة من قبل الحكومات عبر GAC.

توسيع المجموعات والنظر في السلاسل المستندة إلى المجتمع وأسماء الأماكن ذات الدلالة الجغرافية (بما في ذلك الأسماء التي تتعلق بقطاعات معينة كتلك التي تخضع للنظام الوطني).

تنفيذ آلية معارضة حرة تتيح للحكومات حماية مصالحها.

إطلاق تحذير مبكر لمقدمي الطلبات عندما تكون هناك سلسلة مقترحة مثارا للجدل أو مثيرة لعدم الاستقرار.

التوصية

بناءً على دراسة التوجيهات المقدمة من GAC والمشاورات بين GAC ومجلس الإدارة يوصى بما يلي:

توسيع سير عملية تقييم الطلبات الحالية بحيث تشمل إجراء التحذير المبكر الخاص بـ GAC ومشورة GAC الخاصة بإجراء gTLDs الجديدة (أي الاعتراض). كما يمكن أن يطبق تحذير GAC المبكر ومشورة GAC فيما يتعلق بـ gTLD الجديدة على أي طلب، مثل السلاسل الحساسة وسلاسل القطاع وسلاسل المجتمع والسلاسل الجغرافية من أي نوع.

فيما يلي الأوجه الرئيسية لعملية تحذير GAC المبكر:

ينبغي أن يتم تقديم إشعار تحذير GAC المبكر في غضون 60 يومًا من نشر الطلبات.

فإشعار التحذير المبكر هو إشعار موجه إلى مقدم الطلب من قبل GAC بأن الطلب أو السلسلة المقترحة سيعد مثارًا للجدل ومثيرًا للحساسيات على المستوى الوطني.

كما أن إشعار التحذير المبكر لا يتطلب إجماع GAC، بل يتطلب قرارًا من GAC بإصدار إشعار استنادًا إلى كشوف الحكومات أو الدول الأعضاء.

وتلتزم GAC بإرسال إشعار التحذير المبكر إلى المجلس وتتولى ICANN مهمة إخطار مقدمي الطلبات. وفي حالة انسحاب أي مقدم طلب في غضون، 21 يوما على سبيل المثال، اعتبارًا من تلقي الإشعار فسوف يسترد 80% من المدفوعات وذلك لتحفيز تسوية القضية أو سحب الطلبات متى ما كان ذلك مناسبا.

فيما يلي الأوجه الرئيسية لمشورة GAC فيما يتعلق بإجراء gTLD الجديدة:

يمكن لـ GAC أن تتقدم بمشورة لمجلس الإدارة بشأن أي طلب. ولكي يقوم المجلس بالنظر فيها أثناء عمليات تقييم وتفويض الطلبات، يتعين تقديم المشورة في غضون الإطار الزمني المقدر بخمسة أشهر اعتبارًا من تاريخ إعلان الطلبات.

فمشورة GAC التي يتحدد بأنها موقع يدل على "إجماع GAC" والتي تفيد بأن هذا الطلب لا ينبغي المضي فيه قدمًا، ستثير افتراضًا لدى المجلس بأن هذا الطلب لا ينبغي الموافقة عليه. وإذا قرر المجلس الموافقة على الطلب، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN سيحاولان عندئذ، بحسن نية وفي الوقت المناسب وبطريقة فعالة، التوصل إلى حل مقبول فيما بين الطرفين.

أما مشورة GAC التي لا تشير إلى إجماع في الآراء أو أنها لا تنص على أنه لا ينبغي تفويض TLD، فسيتم تبليغها لمقدم الطلب ولكنها لن تلتزم بمحاولة اللوائح الداخلية التي تتطلب حسن النية في المصالحة إذا ما قرر المجلس تفويض السلسلة. (وبالطبع مع عدم إغفال أن المجلس سيتبنى أية مشورة أخرى جادة تتقدم بها GAC).

فمشورة GAC التي يتقرر أنها تعبر عن موقف "إجماع GAC" والتي تفيد بأنه "لا ينبغي تفويض TLD الوارد بهذا الطلب ما لم تتم معالجته"، ستثير افتراضًا قويًا لدى المجلس بأن هذا الطلب ينبغي رفضه. وإذا كانت هناك طريقة معالجة متاحة في الدليل (مثل موافقة الحكومة الضامنة) فقد يتم اتخاذ هذا الإجراء. أما تعديلات المواد على الطلبات فهذا أمر ممنوع بشكل عام وإذا لم تكن هناك طريقة معالجة متاحة، فسيتم رفض الطلب ويحق لمقدم الطلب أن يتقدم من جديد في الجولة الثانية.

وبما أن ICANN وهيئاتها الأساسية ملزمة بالتشغيل لأقصى درجة ممكنة من الجدوى وبطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية (وفقًا للإجراءات المقررة لضمان العدل)، فستتوقع ICANN أن تحدد مشورة GAC التي تتناول طلبات gTLD الجديدة الدول المعترضة وأسس السياسة العامة للاعتراض والعملية التي تم التوصل من خلال إلى الإجماع.

وسوف يقوم المجلس بالنظر في مشورة GAC بأسرع ما يمكن من الناحية العملية.

علمًا بأن عملية وضع الإجراءات الجديدة تتلافى الحاجة إلى إلغاء إجراءات الاعتراض الحالية بيد أنها ستظل متاحة لهيئات وأفراد آخرين.

وفي حين أنه لن يتم توسيع مجموعة التعريفات فقد تم تصميم التحذير المبكر المقترح من قبل GAC ومشورة GAC بشأن إجراءات gTLDs الجديدة بحيث يمكن أن توفر GAC آراء وتعليقات على أي طلب لأي سبب من الأسباب، مما يلغي الحاجة للحصول على تعريفات محددة. لذا فسوف تعالج الإجراءات قضايا سلسلة القطاع (الصناعة المنتظمة) والسلسلة الجغرافية و سلسلة المجتمع والسلسلة الحساسة حيث أنها تسبب قلقا للحكومات وتعطي الفرصة لمقدمي الطلبات بأن يتفادوا سبل المعارضات الرسمية.

تم اقتراح آلية الاعتراض المحدودة "المجانية" للحكومات التي ترغب في المشاركة في عملية فض المنازعات بموجب تغطية منفصلة التي تقدم مبلغا محددا للرسوم كما أنها تقلل من المخاطرة المالية الجسيمة لـ ICANN.

الأسباب المنطقية للتوصية

1. إلغاء الإجراءات التي تتعلق بـ "معارضات المصلحة العامة المحدودة".

حيث أوضحت GAC في بروكسل أن مخاوفها تتعلق بطلب الحكومات باستخدام عملية الاعتراض تلك. وبموجبه اتفق المجلس و GAC على أنه من التوافق مع مشورة GAC أن يترك الحكم لمعارضات المصلحة العامة المحدودة في الدليل ولكن GAC (ككل) لم تكن ملزمة باستخدام عملية الاعتراض لإبداء المشورة.

2. تعديل عملية التقييم لتشمل المراجعة من قبل الحكومات عبر GAC وتقديم تحذير مبكر لمقدمي الطلبات عندما يتم النظر إلى السلسلة المقترحة على أنها مثار للجدل ومثيرة لعدم الاستقرار.

وبالإشارة إلى الرسم البياني المرفق الذي يتناول بالوصف مسارات العملية الجديدة. نجد أن الإجراءات الحالية مكتوبة باللون الأسود بينما الإجراءات المقترحة، "تحذير GAC المبكر ومشورة GAC بشأن gTLDs" الجديدة مكتوبة باللون الأزرق.

فإجراء تحذير GAC المبكر لا يتعدى كونه مجرد إشعار ولكن من المفترض أن يخطر مقدمي الطلبات إلى أن معارضة الحكومة أو مشورة GAC بشأن gTLD الجديدة بعدم تفويض TLD أمر مرجح. وفيما يتعلق بالمال المسترد فقد تم وضعه في أعلى معدل بخلاف الحد الأقصى للمبلغ وذلك لتشجيع الانسحاب عند مواجهة معارضة محتملة على مستوى الحكومة. في حين أن المبلغ الأعلى يبدو أنه يفيد بأن بيانات GAC ذات أهمية منقطعة النظير عن غيرها من المعارضات وهذا له ما يسوغه. حيث أن تحذير GAC المبكر لا يحتاج لأن يعتمد على معايير معارضة حالية في الدليل، لذا فقد يكون التحذير المبكر غير متوقع من قبل مقدمي الطلبات. وهذه "المفاجأة" تتم معالجتها جزئيا بزيادة المبلغ المسترد.

فالهدف من مشورة GAC بشأن إجراء gTLDs الجديدة هو معالجة مخاوف الحكومات وكذلك أيضا إعادة بعض الثقة لمقدمي الطلبات. فهي تحاول أن تضفي تسمية واضحة لـ GAC ومشورتها بالإجماع، إن وجدت، وكذلك أيضا تحديد أن TLD لا ينبغي تفويضه حيث أنه يبدو واضحا في حال تعارض المجلس مع مشورة GAC.

سيقوم المجلس بالنظر في مشورة GAC متى أمكن ذلك بدلا من الانتظار حتى انتهاء عملية التقييم واختتام أية عملية فض منازعات.

3. توسيع المجموعات والنظر في السلاسل المستندة إلى المجتمع وأسماء الأماكن ذات الدلالة الجغرافية (بما في ذلك الأسماء التي تتعلق بقطاعات معينة كتلك التي تخضع للائحة الدولية).

إلا أن توسيع المجموعات بطريقة واضحة أمر صعب. وهذا ما انعكس فيما ورد من التعليق العام. فقد تم وضع تعريفات المجتمع بطرق مانعة ومقيدة في الدليل لمنع سوء الاستخدام. وحتى توسيع المجموعات قد لا يعالج مخاوف GAC إلى حد ما وحتى التعريف الذي تمت توسعته قد يترك بعض المناطق ذات الحساسية دون معالجة.

وفي حين أنه لن يتم توسيع مجموعة التعريفات فقد تم تصميم التحذير المبكر المقترح من قبل GAC ومشورة GAC بشأن إجراءات gTLDs الجديدة بحيث يمكن أن توفر GAC آراء وتعليقات لأي طلب لأي سبب من الأسباب، مما يلغي الحاجة للحصول على تعريفات محددة. لذا فسوف تعالج الإجراءات قضايا سلسلة القطاع (الصناعة المنتظمة) والسلسلة الجغرافية وسلسلة المجتمع والسلسلة الحساسة. كما أن GAC لن تتنصل من حماية مصالح أعضاءها عبر القيود الحالية أو حتى تلك التي يتم تطويرها.

4. تنفيذ آلية معارضة حرة تتيح للحكومات حماية مصالحها.

من المعروف أن الحكومات لديها تحفظ حول عملية السداد للمعارضات. ومع ذلك، فإن الحكومات هي الأقدر في القيام بالمعارضات كما تدفع لخدمات مشابهة بشكل منتظم بما في ذلك فض المنازعات. فيما ذكرت GAC أيضًا أنه يجب على الحكومات أن تدفع لرسوم فض المنازعات إذا كانت تتوقع وجود حاجة لمعارضة الطلبات. فمازال هناك وقت لذلك، وهذا هو الوقت المناسب.

دفع رسوم فض المنازعات مضاعفًا عدة مرات سيعرض ICANN لمخاطرة جسيمة. حيث أنه لا يوجد بند في رسوم التقييم الحالية لتغطية هذه التكاليف. فيتعين تخفيض النفقات بطريقة ما أو تخصيصها لمقدمي طلب آخرين. والاقتراح الأخير يبدو غير ملائم وفي أية حالة سيكون من الصعب للغاية حسابها مسبقا.

منح الحكومات إجراء فض منازعات غير محدود سيكون هدفًا للانتهاكات كما أن الحكومات قد تكون مفوضًا للمعارضين الذين يرغبون في حجب الطلبات.

وفي محاولة منها لحماية مصالح الحكومة تعتزم ICANN اقتطاع مبلغ محدود من الاحتياطي يتراوح ما بين 1 مليون دولار أمريكي إلى 2 مليون دولار أمريكي. حيث أنه تم نشر نموذج لتقليل عدد الاعتراضات التي تقوم ICANN بتمويلها تحت عنوان منفصل. في حين أنه سيتم استرداد المبالغ التي أنفقت لتقديم إعفاءات الرسوم المحدودة من 25 ألف دولار في كل عملية رسوم تقييم يتم تخصيصها لتكاليف التطوير. وعندما يتم استرداد تكاليف التطوير ووصول رسوم فض المنازعات إلى حالة ثابتة فسوف يتم إلغاء هذا الجزء من الرسوم.

في السياق نفسه، اقترح التعليق العام أنه إن لم تدفع الحكومة رسوم فض المنازعات فينبغي ألا يدفع مقدم الطلب أيضًا. لأن هذه السمة لم ترد بالنموذج. وفي حال فوز مقدم الطلب فسيدفع الخاسر النموذج مما يعني أن مقدم الطلب لن يدفع. أما إذا خسر مقدم الطلب فهذا يعني بأن الاعتراض قد تغلب وأن المتقدم للحصول على TLD سيخالف مصالح محمية في العملية ومن المعقول أن يتحمل مقدم الطلب تلك التكاليف.